بيان
وفد جمهورية مصر العربية
أمام الدورة التاسعة والستين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
يلقيه
السيد الدكتور/ محمود مصطفي عصمت
وزير الكهرباء والطاقة المتجددة
١٥-١٩ سبتمبر ٢٠٢٥

السيدات والسادة

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد السفير رئيس المؤتمر ، متمنياً له التوفيق والسداد في إدارة أعمال الدورة التاسعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤكداً على دعم مصر الكامل لإنجاح أعماله.

السيد الرئيس،

تشيد مصر باستمرار التعاون البناء والمُتميز مع الوكالة، وأذكر في هذا الإطار الزيارة المُثمرة التي قام بها السيد/ رافائيل جروسي المدير العام للوكالة إلى القاهرة في يونيو الماضي والتي التقى خلالها بفخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية، والسيد وزير الخارجية وعدد من المسئولين المصريين، وتعتز مصر بأن التعاون المُثمر والبناء مع الوكالة لا يقتصر فحسب على جهود الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم البرنامج النووي السلمي المصري، وإنما يمتد إلى جهود الحفاظ على وتعزيز منظومة عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر أن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حقٌ أصيل لجميع الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتواصل مصر أنشطة البحث والتطوير في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة والتطبيقات النووية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠. وتسجل مصر تقديرها الكامل للوكالة ودورها المركزي في هذا الصدد سواء من خلال برامج ومشروعات التعاون الفني بالإضافة إلى المُبادرات القيمة التي أطلقها مدير العام الوكالة في مجالات الصحة والغذاء والمياه والطاقة والبيئة وغيرها ، فضلاً عن جهود المدير العام المتواصلة في حشد موارد إضافية لها، حيث تشارك مصر في عدد من هذه المبادرات والتي يتم بموجبها حالياً الانتهاء من تركيب معجل خطي طبي ثلاثي الأبعاد LINAC يستخدم لتقديم العلاج الإشعاعي الدقيق لمرضى السرطان، كما تم التوصل إلى عدد من الطفرات النباتية باستخدام تكنولوجيا الإشعاع من شأنها المساهمة في إنتاج محاصيل ذات قدرة إنتاجية أكبر وأكثر تحملاً للطروف المناخية الصعبة.

وتحرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية متميزة لتعزيز مقاصد الاستخدامات السلمية بالتعاون مع الوكالة على المستويين العربي والافريقي من خلال عضويتها في كل من الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي AFRA. وفي هذا الإطار استضافت مصر نحو ٢٠٠٠ مشارك من الدول الأفريقية الشقيقة في عدد من البرامج التدريبية والبحثية، من بينهم حوالي ٤٥٠ سيدة.

وتؤكد مصر في هذا السياق على أهمية توفير موارد كافية ومستدامة وقابلة للتنبوء لصندوق التعاون الفني الذي تقوم من خلاله الوكالة بدورها في تعزيز استفادة الدول من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما يمكن من تلبية الطموحات المتزايدة للدول النامية للاستفادة من تطبيقات الطاقة النووية في مختلف المجالات التنموية، فضلاًعن أهمية التكاتف لمعالجة المشكلة الهيكلية المتمثلة في النقص الحاد لمحدودية الموارد المالية لهذا الصندوق.

السيد الرئيس،

يجسد المشروع النووي المصري السلمي لتوليد الكهرباء من خلال محطة الضبعة خطوة هامة لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين التكنولوجيا الحديثة. وأود التنويه إلى أن الشهور الأخيرة من العام الماضي شهدت تقدماً ملموساً في تنفيذ المشروع حيث تم تركيب مصيدة قلب المفاعل للوحدتين الثالثة والرابعة والتي تعد من أهم مكونات أنظمة الأمان النووي الحديثة، وتساهم في تعزيز السلامة التشغيلية في الحالات الطارئة وفقاً لأعلى المعايير الدولية. كما شهد العام الحالي الحصول على إذن إنشاء منشأة تخزين الوقود النووي المستهلك لمحطة الضبعة النووية، وكذا استمرار أعمال الإنشاءات والتركيبات بالوحدات الأربع ومنها الانتهاء من تركيب المستوى الثالث من وعاء الاحتواء الداخلي لمبني المفاعل بالوحدة النووية الثانية، وجاري تصنيع المعدات للوحدات النووية الأربع ومنها مولدات البخار ومثبت الضغط وأجزاء الدائرة الرئيسية ومولدات الكهرباء والتربينة البخارية وكذا وعاء ضغط التفاعل والمخطط تركيبه للوحدة الأولى خلال العام الجاري.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد للوكالة والدول الأعضاء فيها أن البرنامج النووي المصري ملتزم باستخدام أعلى معايير الأمن والأمان، وتشارك مصر للمرة الأولى في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأمان النووي الذي تستضيفه الوكالة في أبريل ٢٠٢٦،مع تقديم تقرير وطني مفصل في إطار الاتفاقية، بعد استكمال إجراءات الانضمام إليها، كما تطبق مصر خطة متكاملة وطموحة في الأمن النووي بالتعاون مع الوكالة، كما أصبحت مصر مركزاً إقليمياً لدعم الأمن النووي، وتقوم بدور ملموس وفعال في أنشطة التوعية والتدريب على مستوى منطقتي الشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

السيد الرئيس،

تلتزم مصر في ممارسة كافة أنشطتها النووية السلمية بالشفافية الكاملة في إطار التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. وتعيد التشديد في هذا السياق على الطبيعة الطوعية للبرتوكول الإضافي، ورفضها القاطع لأية مساعي من شأنها فرض الانضمام لهذا البروتوكول الطوعي كشرط مسبق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، أو الربط بينه وبين الالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وإذ تدعم مصر التطورات التكنولوجية في مجالات الطاقة النووية، وتتابع جهود الوكالة في تنسيق الجهود على المستوى الدولي لتطوير المفاعلات النموذجية والصغيرة، تؤكد على أهمية موائمة تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة الناشئة بما في ذلك المفاعلات النموذجية والصغيرة مع الالتزامات القانونية المتباينة للدول الأعضاء، بحيث تساهم هذه التكنولوجيا الجديدة في توسيع النفاذ إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وليس تضييقها.

السيد الرئيس

تؤكد مصر على محورية دور الوكالة باعتبارها الجهة الوحيدة المعنية بالتحقق النووي وبمتابعة تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة، وتطالب بضرورة تكثيف المدير العام وسكرتارية الوكالة وجميع الدول الأعضاء لجهود تحقيق عالمية هذا الاتفاق على النحو الوارد في قرارات المؤتمر العام ذات الصلة.

واستمراراً لتلك الجهود، فسوف تقوم مصر مجدداً هذا العام بطرح مشروع قرار تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط الذي يعد خطوة أساسية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والتي يزداد الاحتياج للإسراع بإنشائها الآن أكثر من أي وقت مضى على ضوء التطورات الخطيرة والأوضاع المؤسفة التي تشهدها المنطقة على مدار العامين الماضيين. وندعو كافة الدول المحبة للسلام لدعم هذا القرار الهام اتساقاً مع الالتزامات القائمة في هذا الشأن.

وفي ذات السياق ترحب مصر بانعقاد خمس دورات ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتتطلع لمواصلة المشاركة النشطة للوكالة في فعاليات المؤتمر، كما تتطلع مصر إلى قيام المدير العام للوكالة بتجديد جهوده وطرح رؤية جديدة تساعد على تحقيق تقدم في تنفيذ قرار تطبيق الضمانات الشاملة في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

تشدد مصر على موقفها المبدئي بحظر وإدانة أي هجوم على المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة والمُخصصة لأغراض سلمية بموجب قرارات المؤتمر العام للوكالة ذات الصلة، وتؤكد على أن الهجوم على تلك المنشآت يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ونظام الوكالة بموجب مسئوليات الدول الأعضاء، وتقويضاً لمصداقية منظومة منع الانتشار النووي ككل.

وتشدد مصر في هذا الإطار تمسكها بأهمية العمل على تحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط باعتبارها السبيل الجوهري لمعالجة المخاطر الإقليمية والتهديدات الأمنية بدون تمييز أو ازدواجية في المعايير.

وتكتسب تلك المتطلبات أهمية مضاعفة مع استمرار ويلات الحرب الدائرة في غزة والمعاناة الإنسانية الفادحة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني وبعد ما يقارب العامين من الاستهداف والعدوان الإسرائيلي الممنهج والحرب الغاشمة والتجويع والنزوح القسري ضد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك جسيم وغير مسبوق لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأخذا بعين الاعتبار التصريحات غير

المسئولة الصادرة عن وزير إسرائيلي للتهديد باستخدام السلاح النووي في غزة، وتطالب مصر المجتمع الدولي والضمير الانساني التحدث بصوت واحد لإيقاف تلك الحرب وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

في الختام أود أن أعرب عن خالص تقدير مصر للجهود التي يقوم بهما السيد رفائيل جروسي مدير عام الوكالة والسكرتارية من أجل خدمة الدول الأعضاء وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وشكرا سيدي الرئيس.